الفصل الحادي عشر

تمويل الصحف العربية المهاجرة

يوجد اتهام معلق في رقاب بعض الصحف العربية المهاجرة، وهو اعتمادها على الدعم المالي من قبل بعض الأنظمة العربية.

وخطورة هذا الإتهام أنه يضعف من ثقة القارئ بهذه الصحف. كما أنه يحول ظاهرة الهجرة في الصحافة العربية من كونها رد فعل لغياب الديموقراطية في بعض الأنظمة العربية وأداة لمقاومة الإستبداد والديكتاتورية وكبت الحريات، لتصير مجرد أداة للدعاية السياسية أو الأيديولوجية لبعض الأنظمة العربية.

وهذا الإتهام ليس جديداً، ولا يقتصر على الصحف العربية المهاجرة في الوقت الحالي، وإنما هو اتهام قديم، قدم ظاهرة الهجرة في الصحافة العربية.

لذلك ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

الأول: يبحث في الأصول التاريخية لظاهرة التمويل في الصحافة العربية المهاجرة ويقوم على رصد تطور الظاهرة منذ بداية الهجرة.

الثاني: يبحث ظاهرة التمويل في الصحافة العربية المهاجرة في الفترة الحالية، وذلك من خلال مصدرين أساسيين:

١- التعرف على مساحة الإعلان في الصحيفة، وهل تصل هذه المساحة إلى الحد الأدنى اللازم لتمويل الصحيفة، والمتعارف عليه بين علماء وخبراء الإعلان أن الحد الأدنى الإقتصادي لمساحة الإعلان في الصحيفة يجب ألا يقل عن ٢٥٪ من مساحة الصحيفة كلها.

٢- تحليل مضمون المساحات الإعلانية في الصحيفة لتحديد ماهية الإعلان، وما إذا كان إعلاناً تسويقياً يخدم أغراضاً تجارية بحتة، أم أنه (إعلان دعم) أي يخفي وراءه تمويلاً مستتراً لخدمة أغراض سياسية.

أولاً: الأصول التاريخية لظاهرة التمويل في الصحافة العربية المهاجرة

من المؤكد أن السلطان عبد العزيز هو الذي استدعى أحمد فارس الشدياق إلى الآستانة. ليصدر من العاصمة العثمانية جريدة الجوائب عام ١٨٦٠م لكي تدافع عن سياسة الدولة العثمانية ومواقفها.

ولذلك فقد "قرر لها السلطان عبد العزيز مساعدة سنوية قدرها ٥٠٠ ليرة عثمانية، وكذلك نال الشدياق مساعدات مالية أخرى من بعض الحكام المسلمين في ذلك الوقت مثل اسماعيل باشا خديوي مصر وباي تونس محمد الصادق باشا".[١]

ولم يكتف الشدياق بالحصول على الدعم المالي من السلطان العثماني وبعض الحكام العرب والمسلمين، بل كان يحصل أيضاً على مساعدات من بعض الدول الأوروبية الطامعة في بسط نفوذها على المنطقة، ومن الحوادث الهامة التي تؤكد هذه الحقيقة، حصول الشدياق على الف ليرة انجليزية من سفارة انجلترا في الآستانة لطبع صورة المنشور الذي صدر عن الباب العالي بإعلان عصيان أحمد عرابي في مصر، وقد كان لنشر هذا المنشور في الجوائب تأثير كبير في انفضاض الكثيرين من حول عرابي، مما ساعد على هزيمته أمام الغزو البريطاني والذي انتهى باحتلال مصر عام ١٨٨٢م.

وإذا كان من غير المؤكد حصول رزق الله حسون على دعم مالي من الحكومة العثمانية عندما أصدر أول جريدة عربية مهاجرة، وهي مرآة الأحوال التي صدرت في الآستانة عام ١٨٥٥م، إلا أنه من المؤكد أنه حصل بعد فراره من تركيا إلى لندن، على دعم مالي من الحكومة البريطانية لكي يصدر مجلة (رجوم وغسان إلى فارس الشدياق) عام ١٨٦٨م، وجريدة (آل سام) عام ١٨٧٢م، وكذلك لكي يعيد إصدار جريدة (مرآة الأحوال) عام ١٨٧٦م ثم جريدة (حل المسألتين الشرقية والمصرية)، فقد اكتسب رزق الله حسون من خلال صحفه الأربع التي أصدرها في لندن مكانة بارزة بين أحرار الدولة العثمانية في أوروبا، ويبدو أن هذه المكانة قد

دفعت الحكومة البريطانية إلى التعاون معه وتقديم العون والدعم المادي مما شجعه على الإستمرار في البقاء في انجلترا"[٢] وكذلك لكي يتمكن من "مواصلة معارضته للدولة العثمانية حتى وفاته في عام ١٨٨٠م".[٣]

وهناك من المؤشرات ما يؤكد أن صحيفة (الصدى) التي أصدرها في باريس عام ١٨٧٧م جبرائيل دلال الحلبي، كانت تمول بشكل كامل من الحكومة الفرنسية، وذلك لكي تدافع الصحيفة عن النفوذ الفرنسي في العالم العربي، ومن هذه المؤشرات أن محرر الجريدة كان يعمل أثناء إصداره للصحيفة مترجماً بوزارة المعارف الفرنسية ويتعاطى راتباً من الحكومة الفرنسية.[٤]

ولجبرائيل دلال الحلبي تجربة أخرى في الصحافة العربية المهاجرة، فقد أصدر في الأستانة بتركيا جريدة (السلام) في ٢٣يوليو ١٨٧٩م، ومن المؤكد أن الجريدة قد صدرت بوحي من الصدر الأعظم في تركيا (خير الدين باشا التونسي) الذي كان قد استدعى جبرائيل دلال من باريس إلى الأستانة ليعمل بخدمته وليصدر الجريدة ومما يؤكد ذلك أن الجريدة توقفت عقب ترك خير الدين باشا لمنصبه في الأستانة.

ورغم جميع الإدعاءات التي رددها يعقوب صنوع في مذكراته حول المعاناة التي قاسى منها في باريس ليستمر في إصدار جريدة (أبو نظارة)[٥] إلا أن العديد من الشواهد تؤكد أن صنوع كان يتلقى دعماً مادياً من (حليم باشا) شقيق الخديوي اسماعيل، وقد كان يطالب بعرش مصر، ويرى أنه أحق من الخديوي اسماعيل وإبنه الخديوي توفيق من بعده.

ومن أبرز الشواهد التي تؤكد أن صنوع كان يتلقى دعماً مالياً من حليم باشا أن كثيراً من أعداد صحيفة أبو نظارة بباريس لم تكن تخلو من بعض المقالات أو الرسوم التي تدافع عن الأمير حليم وتدعو شعب مصر لطرد اسماعيل وتنصيب الأمير حليم على كرسي الخديوية في مصر.

ومما يؤكد جدية هذا الأمر ما كتبه عبد الله النديم في جريدة (الطائف) يهاجم فيه ادعاءات نشرها صنوع في جريدته الباريسية وذكر فيها أن العرابيين يميلون إلى عزل توفيق وتولية الأمير حليم وأنهم بعثوا برغبتهم هذه إلى السلطان في

الأستانة.[٦]

وقد أنكر عبد الله النديم هذه الإدعاءات وقال أنها مجرد أوهام وترهات ينطق بها قلم مغرض لا علم له بأمور البلاد وأنه يكتب بوحي من حليم باشا الطامع في كرسي الخديوية.

وقد رد عليه صنوع بعد ذلك في جريدته (أبونظارة) فهاجمه بعد أن كان يمتدحه ومعتبراً إياه خليفته في مصر، وكان مما قاله في النديم:

"أيها الولد الأبه، كنت أظن أن الذمة والشرف توجبان على كل إنسان خصوصاً على من تحلى بخدمة الحرية والمدنية أن يكون متصفاً شعار الحق والإنصاف، حافظاً للجميل لا تلفته المقاصد الشخصية ولا الغايات الذاتية عن ا لحق، وقد طالعت بعين الإستقامة ما حواه عدد ثلاثة وأربعين من جريدة الطائف الصادرة في ٢٥ جمادى الثاني، وإذا بك قد أتيت فيه ببعض جمل وعبارات خالفت فيها ماتستلزمه الذمة وخرجت عن جادة الحق والإنصاف".[٧]

ومما لاشك فيه أن سفر أديب اسحق إلى باريس في نهاية ١٨٧٩م وإصداره جريدة (مصر القاهرة) كان بإيعاز من قادة الحزب الوطني الأهلي "وهو أول حزب سياسي مصري شكله الباشوات الأربعة:شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفي باشا وسلطان باشا، وكانوا من المعارضين لرئيس الوزراء محمد رياض باشا، وقد أوفدوا أديب اسحق إلى باريس لإنشاء جريدة مصر القاهرة لمحاربة رياض باشا[٨] ولكن الصحيفة لم تعمر طويلاً في باريس، ويبدو أن الدعم المادي الذي كان يحصل عليه أديب اسحق من قادة الحزب الوطني الأهلي قد توقف" لما رأوه من عدم جدواها في اسقاط رياض باشا فتوقفت الجريدة، وترك أديب اسحق باريس إلى بيروت حيث تولى تحرير جريدة التقدم البيروتية".[٩]

ورغم اختلاف الأراء في شخصية ابراهيم المويلحي، نتيجة لتضارب مواقفه المؤيدة تارة للخديوي اسماعيل في صراعه من السلطان عبد الحميد، وتارة أخرى للسلطان عبد الحميد، ثم انقلابه مرة أخرى على السلطان!

ورغم تضارب الأراء في المبررات التي دفعت المويلحي لاتخاذ هذه المواقف المتناقضة وما إذا كانت نتيجة التزام بمبدأ سياسي أم بفعل مصالح مادية، إلا أنه

من المؤكد أن جرائد المويلحي التي أنشأها في المهجر كانت تصدر بأموال الخديوي اسماعيل، فقد لحق ابراهيم المويلحي باسماعيل باشا في نابولي بايطاليا بعد نفيه، وعمل في حاشيته وقام بوحي منه بإصدار جريدة (الخلافة) في نهاية عام ١٨٧٩م. ثم انتقل من نابولي إلى باريس بأمر منه أيضاً لكي يصدر فيها جريدة (الإتحاد) و(الإخاء) في عام ١٨٨٠م، وكانت كلها على نفقة اسماعيل ومن وحيه ولخدمته.[١٠]

وكان خليل غانم واحداً من أبرز أحرار الشام، وعضواً في مجلس المبعوثان العثماني، ومن أعوان مدحت باشا قائد الإصلاح الحديث في تركيا، ولكنه عندما اضطر للهرب والهجرة الدائمة إلى باريس، فقد تحول من زعيم من زعماء الأحرار في الدولة إلى أداة في يد السياسة الفرنسية في الشرق.

وهناك العديد من الأدلة التي تؤكد ذلك، منها أن جريدة (البصير) التي صدرت في باريس في ٢١ إبريل ١٨٨١م قد صدرت بتأييد من غمبتا رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، والذي عين لخليل غانم راتباً شهرياً مقداره ألفي فرنك يصرف من خزينة الحكومة الفرنسية،[١١] ولم يكن خليل غانم يخفي ولاءه لفرنسا إذ يقول:

"لقد تكرمت على أولاً بالنياشين ثم أنعمت علي زيادة علي ذلك بحقوق الجنسية الفرنساوية، ولذلك قد اخترت السكن في هذه البلاد التي أينعت فيهاشجرة الحرية وازدهرت وأثمرت".[١٢]

ولا يجد خليل غانم حرجا في الدفاع عن المطامع الفرنسية في تونس فيقول:

"فإننا نرى الأمة الفرنساوية أمة باسلة سهلة المعاشرة يسوءها أن تهضم حقوقها كما لا يسرها أن تتعدى علي حقوق الآخرين.

فكان من إيقاع الفتن بين الدول ما يشيعه بعض الجرائد من قصد الحكومة الفرنساوية الإستيلاء علي ولاية تونس مع أن ذلك غير معقول بالنظر للدول الأخري، وإنما الغرض من هذه الحرب إنما حفظ حدودها وحقوقها، بحيث تعاقب من تعدى عليها كما هو شأن كل إنسان وكل دولة ثم تطلب إلى حضرة الباي المعظم الضمانات الكافية كيلا يحصل فيما بعد ما هو حاصل الآن، وأما ماتقترحه بعض الجرائد علي الفرنسيين وقولها بأنهم أضاعوا خصالهم الحميدة وماطبعوا عليه من التسهامة، فهذا لا يرد عليه لبعده عن حقيقة الحال بعداً شاسعاً".[١٣]

ويخاطب خليل غانم أهل الجزائر يطالبهم بعدم مقاومةالإستعمار الفرنسي فيقول:

"فكونوا له صادقين حيثما كنتم وفي أي مكان وجدتم، وإلا فاخشوا العقاب، والله المهدي إلي الصواب."[١٤]

ويعترف خليل غانم بحقوق تاريخية لفرنسا في بلاد الشام فيقول:-

"لم ينكر مؤتمر برلين ما لدولة فرنسا من حق النفوذ في سوريا ولبنان[١٥] ومن ذلك يلاحظ أنه إذا كانت "الجوائب" الناطقة باسم العثمانيين، وفي المقابل كانت "البصير" الناطقة باسم الفرنسيين، أما نتيجة ذلك فهي تلك الصفحات الكثيرة التي خصصتها البصير للرد على الجوائب [١٦]-، مثل قولها في دعوة الجزائريين للإمتناع عن مقاومة الإحتلال الفرنسي:

"أيها المسلمون المقيمون في الجزائر، أخاطبكم عن بعد وإني صديق نصوح لكم رشفت ماءكم العذب واستنشقت هواء بلادكم الحار الرطب، وجلست حول إطارة سماطكم، وأكلت خبزكم الموهوب من الوهاب العظيم الرزاق الكريم، فاسمعوا إلى مقالي واصغوا إلى كلامي وأنا عربي مخلص لكم، أيها المسلمون يقولون لكم هلموا واقدموا علي الفرنسيين، وأولياء الأمرمنكم، فلا تفعلون لأن الفرنسيين هم محبون لكم، وإنما إذ أشهرتم السلاح عليهم فتلقون منهم شرا"

أما لويس صابونجي الذي هاجر إلى لندن وأعاد فيها إصدار مجلة (النحلة) في عام ١٨٧٧م. التي سبق أن أصدرها في بيروت ثم القاهرة، فإنه ينشر رسالة تلقاها من "صاحب الجلالة السنية والمكارم الحاتمية سلطان زنجبار المعظم" تكشف عن لون آخر من ألوان التمويل، لم تجد الصحيفة غضاضة من الإعتراف به، بل إعلانه بشيء من الفخر، تقول الرسالة التي بعث بها السلطان إلى لويس صابونجي، "كتابك الكريم المؤرخ في ٣ نيسان وصلنا يوم ٢ آيار، وفهم محبك جميع ماذكرت وإليه أشرت، وسررنا بصحة حالك وفرحنا بإنشائك لجريدتك التي سميتها النحلة وقد أمعنا النظر في ألفاظها فإذا هي تخرج من بطنها معاني مختلفة فيها شفاء للصدور ونسأل الله أن يمتعنا بها مدى الدهر.

وواصلك مبلغ من النقود برسم الهدية، ومبلغ آخر من النقود برسم الإشتراك

بالنحلة، وكل حاجة أم غرض يبدو لك، من الإشارة والسلام".[١٧]

أما جريدة (العروة الوثقى) التي أنشأها جمال الدين الأفغاني بالتعاون مع الشيخ محمد عبده في باريس في ١٣ مارس ١٨٨٤م، فمن المؤكد أنها صدرت بتكليف من (جمعية العروة الوثقى) وهي جمعية سرية كانت تضم عدداً كبيراً من الزعماء والقادة والمفكرين والكتاب المنتشرين في العالم العربي والإسلامي في ذلك الوقت، وتعترف الجريدة بذلك في افتتاحية عددها الأول، فتقول إن أعضاء الجمعية "اختاروا أن تكون لهم في هذه الأيام جريدة بأشرف لسان عندهم، وهو اللسان العربي وأن تكون في مدينة حرة كمدينة باريس ليتمكنوا بواسطتها من بث أرائهم وتوصيل أصواتهم إلى الأقطار القاصرة، تنبيهاً للغافل وتذكيراً للذاهل، فرغبوا إلى السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني أن ينشئ تلك الجريدة، بحيث تتبع مشربهم وتذهب مذهبهم، فلبى رغبتهم، بل نادى حقاً واجباً عليه لدينه ووطنه، كلف الشيخ محمد عبده أن يكون رئيس تحريرها فكان ما حمل الأول على الإجابة حمل الثاني على الإمتثال".[١٨]

وقد كان تمويل الجريدة يتم من الإشتراكات الشهرية التي يدفعها أعضاء الجمعية للإنفاق منها على نشاط الجمعية، ومنها إصدار صحيفة العروة الوثقى في باريس.

وينص البند الخامس عشر من عقد إنشاء جمعية العروة الوثقى على أن "من استحق باستعداده أن يدخل في العقد فعليه أن يقدم رسماً مالياً أقله مائة فرنك وأوسطه مائتان وأكثره ثلاثمائة، ولا يستثنى من ذلك إلا عالم أو متنفذ عن الناس لا يستطيع أداءه" وينص البند السابع عشر من العقد:

"يجب على كل واحد أن يؤدي في آخر كل جلسة مقدار من النقد علي حسب استطاعته قليلاً أو أكثر، ويدور الحاضرين من أصغرهم سناً بصندوق صغير له فوهة ضيقة يضع فيها كل واحد ما تيسر خفية حتى لا يعلم من أدى أقل ممن أدى أكثر، ولا يستثنى من ذلك أحد ويسمى هذا الصندوق (صندوق التبرع)".

وينص البند الثامن عشر على:

"يحفظ النقد المتجمع من التبرع عند من ينتخبه العقد أمينا"

أما البند العشرين فينص على:

ويستعمل هذا المال في النفقة على محل الإجتماع ولوازمه، وفي سبيل نشر المشرب وإرسال الداعين إلى الحق، وفي إغاثة المقصرين ممن ترجى منهم فائدة لمقصد الجمعية، وما يفضل عن ذلك فالنظر فيه للجمعية العليا، إما مباشرة أو على يد أحد نوابها".[١٩]

وبالنظر إلى البنود السابقة في عقد جمعية العروة الوثقي يتضح لنا أن جريدة العروة الوثقى، كانت تمول بشكل كامل بأموال هذه الجمعية السرية.

وباستعراض النماذج السابقة من الصحافة العربية المهاجرة خلال القرن التاسع عشر، يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: أن غالبية الصحف العربيةالمهاجرة في القرن الماضي، وخاصة التي هاجرت إلى خارج الوطن العربي- كانت تعتمد في تمويلها على التمويل الخارجي (الدعم) لا التمويل الذاتي.

ثانيا: أن الدعم المالي للصحف العربية كان يتخذ شكلين، الأول دعم مالي مباشر، والثاني دعم مالي غير مباشر عن طريق (الإشتراكات)

ثالثا: أن مصادر الدعم المالي المباشر وغير المباشر للصحف العربية المهاجرة، كانت تتركز في ثلاثة مصادر، المصدر الأول هو الدعم القادم من بعض الحكام المسلمين والعرب بغرض استخدام الصحف المهاجرة كأداة للدفاع عن سياساتهم ومواقفهم، والمصدر الثاني هو الدعم القادم من بعض الدول الأوربية الإستعمارية الطامعة إلى بسط نفوذها على أجزاء متعددة من العالم العربي والإسلامي وفي مقدمة هذه الدول فرنسا وانجلترا. أما المصدر الثالث فهوالدعم القادم من بعض الأحزاب والجمعيات السياسية، والأخير كان من أقل مصادر الدعم للصحافة العربية المهاجرة، ولم نجد منها سوى حالتين بارزتين، الأولى الدعم الذي قدمه الحزب الوطني الأهلي في مصر لأديب اسحق للسفر إلى باريس وإصدار جريدة مصر القاهرة، أما الحالة الثانية فهي قيام جمعية العروة الوثقى بتكليف الأفغاني والشيخ محمد عبده بإصدار جريدة العروة

الوثقى في باريس، وهناك حالات أخرى مشابهة، ولكنا لا نجد دليلاً واحداً عليها، وأبرزها حالات الصحف التي أصدرها بعض رجال الحزب الوطني المصري (حزب مصطفى كامل) في أوربا قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها. إذ لا توجد الوثائق التي تؤكد قيام الحزب بتمويل هذه الصحف يضاف إلى ذلك تردد إدعاءات تشير إلى حصول هذه الصحف على دعم مادي من الخديوي عباس حلمي الثاني الذي قامت انجلترا بعزله من كرسي الخديوية في مصر بسبب شكها في ميله إلى جانب تركيا، وقد ترددت إدعاءات أخرى بأن هذه الصحف كانت تتلقى تمويلا من الحكومة الألمانية، ولابد من الإعتراف بأن جميع هذه الإدعاءات لا تجد لها سنداً من المصادر التاريخية الموثوقة بما ينفيها أو يؤكدها.

ثانيا: تمويل الصحف العربية المعاصرة

عند حساب مساحات الإعلان في عينة من الصحف العربية المهاجرة، وبعد تحليل مضمون هذه الإعلانات، اتضحت الحقائق التالية:-

أولاً تمكنت أربع مجلات فقط من بين المجلات العربية المهاجرة، من تخطي الحد الأدنى الإقتصادي اللازم لتمويل الصحيفة من المساحات الإعلانية وهي (٢٥٪)، والمجلات الأربع هي: مجلة (المجلة) التي تصدر من لندن حيث وصلت نسبة المساحة الإعلانية بها إلى ٣٢٪ من مجموع عدد صفحاتها، ومجلة (المستقبل) التي كانت تصدر من باريس حيث بلغت نسبة الإعلان بها ٢٩٪، ومجلة (الحوادث) التي تصدر من لندن، حيث تصل نسبة الإعلان بها إلى ٢٨٪، وأخيرا مجلة (الوطن العربي) التي تصدر من باريس، والتي وصلت نسبة الإعلان بها إلى ٢٦٪ من عدد صفحاتها.

وبذلك نستطيع القول أن المجلات الأربع السابقة تستطيع أن تغطي نفقات إصدارها ذاتياً عن طريق دخلها من الإعلان.

أما بالنسبة لنوعية الإعلانات المنشورة بهذه المجلات فتكشف الدراسة عن الحقائق التالية:

ا)أن ٣٢٪ من إعلانات مجلة (المجلة) مصدرها مؤسسات تجارية ومالية في المملكة العربية السعودية والخليج، وأن ٦٨٪ من إعلانات المجلة مصدرها مؤسسات تجارية ومالية أوروبية وأمريكية ويابانية (سجائر، سيارات، أجهزة كهربائية، شركات طيران، وسلع غذائية وغيرها).

وتبين أن ١٠٠٪ من هذه الإعلانات، إعلانات تسويقية، ولا يوجد بينها إعلانات دعم.

بـ) أن ٨٠٪ من إعلانات مجلة (المستقبل) مصدرها شركات أوروبية

وأمريكية ويابانية وأن ٢٠٪ من إعلاناتها مصدرها المنطقة العربية، وأن ١٠٠٪ من هذه الإعلانات، تسويقية ولا يوجد بها إعلانات دعم.

جـ)أن ٩٦٪ من إعلانات مجلة (الحوادث) مصدرها شركات أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ١٤٪ من إعلاناتها مصدرها المنطقة العربية، وأن ١٠٠٪ من هذه الإعلانات، تسويقية، ولا يوجد فيها إعلانات دعم.

د)أن ٩٢٪ من إعلانات مجلة (الوطن العربي) مصدرها شركات أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ١٨٪ مصدرها المنطقة العربية. وأن ١٠٠٪ من هذه الإعلانات تسويقية، ولا يوجد فيها إعلانات دعم.

والسؤال الهام هنا: هل هذا يعنى أن هذه المجلات لا تتلقى دعما من الأنظمة العربية؟.

ونحن نعترف بأن هناك بعض الإتهامات المتناثرة عن وجود دعم عراقي لمجلة (الوطن العربي) ولكن المهم هنا أنه لا توجد أية دلائل جدية تؤكد مثل هذه الإتهامات من وثائق أو مستندات أو خلافها، لذلك لا يبقى أمامنا سوى تطبيق المعايير الموضوعية، وقد خرجنا من هذا التطبيق بما يؤكد اعتماد هذه المجلات على التمويل الذاتي في الإصدار، دونما حاجة إلى دعم من أي الأنظمة العربية،

ومن المهم أن نشير أن تحليل مواقف الصحف من الأنظمة العربية قد أكد تبنى مجلة (الوطن العربي) للمواقف العراقية، ولكن هذا في رأينا لا يقف دليلاً على حصول هاتين المجلتين علي دعم مالي من النظام العراقي والسعودي، إذ من حق كل صحيفة أن تتبنى الموقف الفكري والسياسة التحريرية التي تختارها هيئة تحريرها وإن قيام صحيفة معينة بالدفاع عن سياسات نظام معين لا يفترض بالضرورة حصول هذه الصحيفة علي دعم مالي من هذا النظام خاصة إذا كان دخل الصحيفة من الإعلان يكفي نفقات إصدارها.

ثانياً: لقد شمل البحث جريدتين يوميتين وهما: الشرق الأوسط التي تصدر من لندن والعرب التي تصدر من لندن أيضا، وقد بلغت نسبة الإعلان في

جريدة الشرق الأوسط ٤٢٪ من مجموع المساحة الكلية للجريدة، أما جريدة العرب فقد بلغت نسبة الإعلان بها ٢٦٪.

وبذلك تخطت الجريدتان الحد الأدنى الإقتصادي اللازم لإصدار الجريدة من المساحات الإعلانية، وهذا يعنى أن كل منهما تعتمد في تمويلها على المصادر الذاتية، وإن لوحظ أن جريدة الشرق الأوسط قد تخطت الحد الأقصى المسموح به من المساحات الإعلانية (٤٠٪) بزيادة ٢٪ عن هذا الحد الأقصى (٤٢٪) أما بالنسبة لنوعية الإعلان في الجريدتين، فقد اتضح أن ٦٦٪ من إعلانات جريدة الشرق الأوسط مصدرها شركات ومؤسسات مالية أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ٣٤٪ من إعلاناتها مصدره المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي، وأن ١٠٠٪ من إعلانات الشرق الأوسط تسويقية ولاتوجد بها إعلانات دعم.

أما جريدة (العرب) فتحتل السلع الأوروبية والأمريكية واليابانية نسبة ٤٠٪ من مساحاتها الإعلانية، في حين أن ٦٠٪ مصدرها المنطقة العربية، واتضح أن ٧٠٪ من إعلاناتها تسويقية، وأن ٣٠٪ منها إعلانات دعم، وخاصة الإعلانات القادمة من ليبيا وبعض الأنظمة العربية الأخرى.

ثالثاً: توجد أربع مجلات لا تحصل على الحد الأدنى الإقتصادي اللازم من المساحات الإعلانية لتمويل إصدارها وهي: مجلة (التضامن) التي تصدر من لندن، حيث لم تزد نسبة الإعلان بها عن ١٦٪ من المساحة الكلية للمجلة، ثم مجلة (كل العرب) التي تصدر في باريس، والتي تبلغ نسبة الإعلان بها ١٣٪، ومجلة (الموقف العربي) التي تصدر من قبرص، ونسبة الإعلان بها١٣٪ وأخيرا مجلة (الدستور) التي تصدر من باريس وقد بلغت نسبة الإعلان بها ١١٪ فقط.

إن هذا يعني أن هذه المجلات لا تعتمد في إصدارها على التمويل الذاتي، وأنه لا بد لها من دعم خارجي حتى تتمكن من الصدور.

وبتحليل مضمون المساحات الإعلانية في هذه المجلات الأربعة، تبينت

الحقائق التالية:

ا)أن ٧٠٪ من نسبة الإعلان بمجلة (التضامن) مصدرها مؤسسات مالية وتجارية أوروبية وأمريكية ويابانية و٣٠٪ من هذه المساحات الإعلانية مصدرها الوطن العربي، وأن ٨٥٪ من هذه الإعلانات، تسويقية، في حين توجد ١٥٪ إعلانات دعم!

بـ)أن ٥٥٪ من نسبة الإعلان بمجلة (الموقف العربي) مصدرها مؤسسات أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ٤٥٪ من هذه الإعلانات مصدرها المنطقة العربية وفي مقدمتها الجماهيرية الليبية، وأن ٦٠٪ من هذه الإعلانات، تسويقية وأن ٤٠٪ منها إعلانات دعم.!

حـ)أن ٨٥٪ من الإعلانات التي تنشرها مجلة (كل العرب) مصدرها شركات أوروبية وأمريكية ويابانية وأن ١٥٪ من هذه الإعلانات مصدرها المنطقة العربية، وأن ٩٢٪ من هذه الإعلانات، تسويقية و٨٪ فقط إعلانات دعم.!

د)أن ٢٦٪ من الإعلانات التي تنشرها مجلة (الدستور) مصدرها شركات أوروبية وأمريكية ويابانية، وأن ٧٤٪ من هذه الإعلانات تأتي من المنطقة العربية وأغلبها إعلانات عراقية، وأن ٢٨٪ من إعلانات المجلة، تسويقية، في حين توجد ٧٢٪ إعلانات دعم.!

ويتبين من البيانات السابقة، أن هذه المجلات الأربع، لا تعتمد في إصدارها على التمويل الذاتي، وإنما لابد من حصولها على دعم مادي خارجي حتى تتمكن من الصدور.

وبالرجوع إلى الأجزاء الخاصة بصورة الأ نظمة العربية في الصحف العربية المهاجرة، لأمكننا التعرف على الأنظمة العربية التي تقوم بدعم هذه المجلات.

وعلى سبيل المثال، سوف نكتشف أن مجلة (الموقف العربي) تعتمد على التمويل الليبي، وأن مجلة (الدستور) تعتمد على التمويل العراقي، أما مجلتي (التضامن) و(كل العرب) فلم تكونا بين

الصحف التي شملتها دراستنا الخاصة بصورة الأنظمة العربية في الصحف العربية المهاجرة، ومن يريد أن يتعرف على مصدر تمويلها، عليه أن يستخدم منهجنا الذي اتبعناه للتعرف على صورة الأنظمة العربية في هذه الصحف.

رابعاً: هناك أربع صحف عربية مهاجرة تخلو تماماً من الإعلانات، حيث تصل نسبة الإعلان بها جميعا (صفر)! وهي ثلاث مجلات وجريدة واحدة وإن كانت تصدر في حجم المجلات، المجلات الثلاث هي مجلة (الدعوة) التي تصدر من النمسا ومجلة (اليوم السابع) التي تصدر من باريس، ومجلة (الطليعة العربية) التي تصدر أيضاً من باريس، أما الجريدة، فهي (الشرق الجديد) التي تصدر من لندن.

إن خلو هذه الصحف الأربع من الإعلان، يعنى أنها تقوم علي التمويل الخارجي، أما جهةالتمويل الخارجي، فيمكن التعرف عليها من خلال رجوعنا إلى الجزء الخاص بصورة الأنظمة العربية في الصحف العربية المهاجرة، وعندئذ سوف نكتشف الحقائق التالية:

أن مجلة (الدعوة) تمول من قبل التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين، وأن مجلة (اليوم السابع) تمولها منظمة التحرير الفلسطينية، وأن مجلة (الطليعة العربية) تعتمد على التمويل العراقي، وأن جريدة الشرق الجديد، صدرت في البداية بتمويل سعودي، وهي تعتمد الآن في تمويلها علي أكثر من نظام عربي.!

خامساً: ومن الظواهر الملفتة للنظر، أنني وجدت خلال حواري مع رموز الصحافة العربية المهاجرة، تسليماً يكاد يكون مطلقاً، باستحالة اعتماد الصحيفة المهاجرة علي التمويل الذاتي، وهو موقف يختلف كلياً عن رد الفعل المتشنج الذي قوبل به الفصل الخاص بتمويل الصحف العربية المهاجرة في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، ويبدو أن مرور سبع سنوات – على إصدار الطبعة الأولى من الكتاب – قد كشف الكثير من الخفايا التي كان يحرص البعض علي كتمانها، كما أن تجربة الصحافة

المهاجرة المعاصرة يكاد عمرها يقترب من العشرين عاماً، وهو الأمر الذي اكسب بعض رموزها مزيداً من الخبرة والواقعية.

وعلى سبيل المثال يعترف محمد قبرطاي نائب رئيس تحرير جريدة (العرب)، التي تصدر في لندن، وهي أول صحيفة عربية يومية تظهر في المهجر:

"لا يجب أن تصدق أن هناك جريدة عربية تصدر في المهجر، تستطيع أن تمول نفسها من دخلها من التوزيع أوالإعلان، فنحن في العرب نخسر، ولكننا نملك المطبعة التي تطبع الجريدة، والمطبعة تكسب من النشاط التجاري، ومن مكسبها نعوض خسارة الجريدة".[٢٠]

أما عبد الباري عطوان رئيس تحرير جريدة (القدس العربية) اليومية التي تصدر في لندن فيؤكد: "هل تعرف أن ميزانية الحياة ٣٥ مليون جنيه استرليني، ويعمل في مقرها ٦٠ فرداً، لقد اشترت الحياة المبنى الذي تقيم فيه ، ويقال أن ثمنه ٢٢ مليون جنيه استرليني فهل رأيت من قبل جريدة تستطيع أن تشتري مبنى بهذا الحجم بعد عامين فقط من إصدارها رغم أنها لا تنشر مايغطي نفقاتها من الإعلان؟[٢١]

وعندما وضعت أمام جهاد الخازن رئيس تحرير جريدة (الحياة) التي تصدر في لندن، حقيقة أن نسبة الإعلان في الجريدة لا تزيد عن (١٢,٧٪) من مجمل مساحات الصحيفة، وهي نسبة لا تصل إلى الحد الأدنى المطلوب لتغطية نفقات إصدار الجريدة، قال: "نعم لا يزال حجم الإعلانات في الحياة لا يغطي تكاليف الإصدار، ونعم هناك تمويل آخر غير الإعلان، لقد أصدر الحياة مجموعة من المساهمين اللبنانيين والسعوديين، واتفقنا من البداية أن هذا المشروع، ليس مشروعاً تجارياً، ومنتهى طموحنا، أن تغطي الجريدة نفقاتها، وقد اتفقنا أن يتم ذلك خلال خمس سنوات، بدءاً من عام ١٩٨٨م وحتى نهاية عام ١٩٩٢م سوف تخسر الجريدة، وهم سوف يغطون الخسارة".[٢٢]

وأضاف الخازن:

"نحن نعرف أنه ينتظرنا عامان آخران (كان ذلك في نهاية مارس ١٩٩١م) نحقق فيها خسارة، وأملنا بعد ذلك أي في السنة الخامسة أن يتوازن الدخل مع النفقات، ويمكن حظنا أفضل من حظ غيرنا، فهناك صحف عربية أقدم منا كثيراً اضطرت إلى أن تتوقف، ولكننا عاملين حسابنا على الخسارة حتى السنة الخامسة، عاملين حسابنا أن مصروفنا يرتفع في السنة الأولى والثانية والثالثة، ثم يبدأ في الإنخفاض من السنة الرابعة والخامسة، في حين يبدأ الدخل في الإرتفاع، ومجلس الإدارة كله محامين ومحاسبين وعندنا ميزانية وكل مرة نبحث الأمور لكي تتغير إلى الأفضل"[٣٣] فإذا كان مشروع إصدار جريدة الحياة ليس مشروعاً تجارياً كما يقول رئيس تحرير الجريدة، وأن منتهى طموح الذين أصدروها أن تغطي نفقاتها خلال خمس سنوات، فإن السؤال الذى يطرح نفسه بشدة هو:

"من هم يا ترى أصحاب المصلحة في إصدار جريدة عربية يومية، ومستعدون لتحمل خسارتها لمدة خمسة أعوام؟ إن استقراء الخبرة التاريخية للصحافة العربية بشكل عام، سواء كانت محلية أو مهاجرة، يؤكد بما يشبه اليقين، أن مثل هذا المشروع لا يمكن أن يتصدى له إلا حزب سياسي أونظام حاكم، وفي حالة جريدة الحياة فإن تحليل محتواها الفكري يستبعد أن يكون وراء إصدارها حزب سياسي، فلا يبقى أمامنا إلا الإعتقاد بأن وراء إصدار الجريدة نظام عربي حاكم.

ويكشف محمود السعدني، نموذجاً للكيفية التي تمول بها الصحف العربية المهاجرة من خلال وصفه لتجربته في إصدار مجلة ٢٣ يوليو في لندن يقول السعدني:

في لندن التقيت بصديق قديم عرض علي إصدار مجلة مصرية معارضة، واقترح صديقي أن يكون اسمها (٢٣ يوليو) ووافقت صديقي على الفكرة، وقلت له إن دوري سيقتصر على إعداد المواد وتجهيزها للنشر، وسأقضي معكم عدة أسابيع حتى تقف المجلة على أقدامها، ثم أعود

بعدها إلى أولادي في بغداد، ورجاني صديقي أن أبقى في لندن ثلاثة أشهر، ثم يكون لي الحرية بعد ذلك في الذهاب إلى أي مكان، وعندما سألته عن التمويل قال، سنأخذ ما يكفينا من ليبيا، وقلت للصديق: لن تأخذوا مليماً واحداً من ليبيا، ونظر صديقي نحوي بدهشة وإشفاق، فقد ظن أنني مجنون أو موتور، اتصل صديقي بطرابلس، اهتمت كل الدوائر، لم يكن صديقي مواطنا عادياً، ولكنه كان يحظى بمكانة خاصة في أماكن كثيرة في العالم العربي وأكثر خصوصية في طرابلس، وكان يتصور لحظة اتصاله بطرابلس طالباً عوناً مادياً لإصدار مجلة ٢٣ يوليو ستفتح على الفور جميع خزائن الأرض، لم يكن على دراية بالاعيب السياسة وخفاياها، وكنت على عكسه تماماً أدرك أن مجلة بهذا الإسم ستحارب بشدة من كل الجبهات، وقد أثبتت التجربة أنني كنت على حق وأثبتت أن صديقي كان يعيش في وهم، فقد رفضت طرابلس تمويل المجلة.!

وسألت صديقي والهم بادياً عليه: وماذا بعد؟ فأجاب في يأس شديد، لاشيء سنؤجل الموضوع إلى أجل غير مسمى، قلت له: ولكن هناك أبواب أخرى تستطيع أن تلجأ إليها .. ورد صديقي بنبرة ذات مغزى، بغداد تقصد، وبهت صديقي حين قلت له إن موقف بغداد من مجلة اسمها (٢٣ يوليو) سيكون هو نفس موقف طرابلس"

"ثم وقع اختياري على صديق طيب من رجالات الخليج تمتد صلتي به إلى أيام بعيدة مضت، تعرفت إليه في القاهرة عندما كان طالباً، وكان فقيراً ومستنيراً، يحمل عروبته في جيبه بدل كيس النقود، وبعد أن تفجر النفط في بلاده، صار ثرياً وألمعياً ولكنه ظل بسيطاً وأبقى على صلاته القديمة، وكان فخوراً بأصدقائه الذين عرفهم في القاهرة تلك الأيام.

اتصلت بالرجل الطيب فرحب بي، ولم يستغرق الإتفاق معه على تمويل المجلة أكثر من جلسة واحدة، ولكنه اشترط شرطاً واحداً، ألا يذكر اسمه على الإطلاق، لا في جلسات خاصة ولا على صفحات المجلة،

وأعتقد أننا حافظنا على عهدنا، والتزمنا به حتى الآن، وعندما سافر الرجل إلى الإمارات التي يعيش على أرضها لم ننتظر أكثر من أسبوع، بعده تم تحويل المبلغ الذي اتفق عليه إلى بنوك لندن، وكان المبلغ المتفق عليه هو ربع مليون جنيه استرليني.

والحق أقول إنني أنا الذي اقترحت وحددته ولم أكن على دراية بأسعار لندن، وكنت حتى تلك اللحظة أعيش في جو مصر وأسعارها، وحتى البلد الذي استقرت عائلتي به، العراق، كانت أسعاره تنافس أسعار مصر في الستينات"

"ذهبت إلى دمشق، واستقبلني في المطار مندوب من الإعلام، واستقبلني الوزير أحمد إسكندر بحفاوة ورحب بصدور المجلة وأبدى استعداده للمساعدة، ولكنه اعتذر عن تمويل المجلة، وقال إن أحوالنا في سوريا ليست على مايرام.

وانطلقت من دمشق إلى دولة الإمارات ووافقت وزارة الإعلام على الإشتراك في المجلة، وكانت هي الدولة الوحيدة التي دفعت الإشتراك.

ووعدت وزارة الإعلام في قطر بالإشتراك، ولكن الإشتراك لم يصل حتى هذه اللحظة.

وعدت بعد جولتي في الخليج إلى بغداد، ودفعوا للمجلة ثلاثين ألف دينار تحت الحساب، وكان الإتفاق يقضي بتوزيع خمسة آلاف نسخة تباع بسعر ربع دينار وتتقاضى عنها مؤسسة التوزيع نسبة أربعين في المائة، وتخصم السلفة التي حصلنا عليها من نصيبنا في التوزيع"

وعند ما صدر العدد الأول من المجلة، كان كل ماتبقى معنا من رصيد المجلة ستون ألف جنيه استرليني فقط لاغير.

"وتعرضت المجلة للتوقف بعد العدد التاسع، ولكن فتح أبواب السعودية أمام المجلة أتاح لنا الإستمرار، لأن متعهداً عربياً دفع لنا مقدماً خمسين ألف جنيه استرليني مقابل الكميات المطلوبة. (المعتاد دفع ثمن النسخ المباعة بعد التوزيع وليس قبله).!

"وفي الأسبوع قبل الأخير (من توقف المجلة) طرت إلى بغداد لتحصيل ما لنا من نقود، كنا قد أصدرنا أكثر من أربعين عدداً من المجلة، وإذا كنا نبيع خمسة عشر ألف نسخة كل أسبوع، فمعنى ذلك أن نصيبنا من عملية التوزيع هو ٢٥٠٠ دينار في الأسبوع ومع الإعلانات، سيكون نصيبنا ثلاثة آلاف دينار في الأسبوع، وبعد خصم السلفة يكون لنا أربعون ألف دينار، تساوي في تلك الأيام حوالي ٨٠ ألف جنيه استرليني، ولكني فوجئت وأنا جالس أمام موظف مؤسسة التوزيع، بأن توزيع المجلة لم يزد في أي يوم من الأيام على أربعة آلاف نسخة، أربعة آلاف نسخة في العدد الأول، وأربعة الاف نسخة في العدد الأخير، وأربعة آلاف نسخة بين العددين الأول والأخير، وسألت موظف التوزيع .. هل هم عساكر الذين يشترون المجلة؟ لماذا ليس ثلاثة آلاف وتسعمائة نسخة؟ ولماذا ليس أربعة آلاف ومائة وخمسة وتسعين؟ لماذا أربعة آلاف في كل أسبوع؟ وردالموظف في هدوء: هذا هو كشف التوزيع، أما الإعلانات فقد نشرت - هكذا قال الموظف بدون إذن نشر، وعلى ذلك فهو لايستطيع دفعها، وبالقلم والورقة يتبين أن المجلة مدينة لمؤسسة التوزيع في بغداد بمبلغ عشرين ألف جنيه استرليني.

أعجب شيء أنني سألت الموظف عن الأعداد التي لم تصادف حظاً في سوق التوزيع، رد في هدوء، لقد تخلصنا منها، وعندما صرخت في ذهول. وهل هذا معقول؟ قال بهدوء أشد. أرجوك صدقني، هذه مسألة ثقة ..

حاولت القيام بمحاولة أخيرة، سافرت إلى الكويت، والتقيت بالشيخ جابر العلي وزير الإعلام وقتئذ والشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية، وكان الرد الذي سمعته من الجميع: هذه لعبة خطرة يامحمود، ونحن لا نستطيع دعم مجلة يصدرها صحفي عربي منشق ضد حكومة بلده، لأن كل نظام عربي يستطيع أن يدعم مجلة ضد نظام آخر، ولو حدث هذا الشيء فستكون كارثة على الجميع.

"وعدت إلى لندن بخفي حنين، وكتبت صحف القاهرة أنني عدت بالملايين من الكويت، ولكني استأثرت بها واشتريت بالمبالغ التي نهبتها ثلاث شقق فاخرة بالقرب من اكسفورد ستريت في لندن، ولزمت شقتي الصغيرة فلم أكن أغادرها إلا نادراً، وعزفت عن الذهاب إلى مكتبي في المجلة، فقد حدث الإنهيار ولم يكن في استطاعة أحد أن يوقفه".

"والحق أقول إن ميزانية ٢٣ يوليو جاءت كلها عبر قنوات رسمية، فرأسمالها جاء من بنك (يونايتد) في إحدى دول الخليج إلى بنك (يونايتد) في لندن، ومن هناك تم تحويله إلى بنك (مدلاند) في بارك لين، ولا يزال في رصيد المجلة مبلغ صغير لم نستطع التصرف فيه حتى الآن، لأن ذلك يستلزم إمضاء الشريكين، وكان هذا الرأسمال ربع مليون جنيه، لا يزيد، أما روايات أجهزة الرئيس السادات عن الملايين التي هبطت علينا والعمارات التي اشتريناها، فلم تكن إلا مجرد خيالات رجال الحاشية".(٢٤)

سادساً: أثبتت التجربة العملية سلامة النتائج التي خرجنا بها في الطبعة الأولى من هذا الكتاب بعد تحليل مضمون المساحات الإعلانية بالصحف العربية المهاجرة. فقد توقفت عن الصدور كافة الصحف العربية المهاجرة التي أثبتنا أنها لا تمول نفسها ذاتيا عن طريق الإعلان والتوزيع والتي تعتمد على الدعم المادي من النظام العراقي، وذلك عقب توقف الدعم العراقي لهذه الصحف بعد تطبيق قرارات الحصار الإقتصادي على العراق بعد غزوه لدولة الكويت، ومن بين تلك الصحف التي توقفت لتوقف التمويل العراقي، مجلات "كل العرب"، و"الدستور"، و "التضامن" و "اليوم السابع".

هوامش الفصل الحادي عشر

(١) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الأول، ص ٦١-٦٢.
(٢) لويس شيخو: الآداب العربية في القرن التاسع عشر، ص ١١٣.
(٣) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الأول، ص ١٠٨-١١٠.
(٤) المصدر السابق ص ١٢٢، ١٢٣.
(٥) ابراهيم عبده: الصحفي الثائر، ص ٥٣-٥٥.
(٦) الطائف، القاهرة، العدد (٤٣) ١٢ إبريل ١٨٨٢م.
(٧) أبو نظارة: باريس ٩ يونيو ١٨٨٢م.
(٨) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام، ص ٤٦.
(٩) عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية في مصر، الجزء الثاني (دار الفكر) القاهرة، ص ١٩-٢٤.
(١٠) عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية في مصر، الجزء الثالث، ض ٥.
(١١) فيليب طرازي: تاريخ الصحافة العربية، الجزء الأول، ص ١٢٧.
(١٢) البصير، باريس ١٦ يونيو ١٨٨١م.
(١٣) البصير، باريس، ٢١ إبريل ١٨٨١م.
(١٤) البصير، باريس، ٢٨ إبريل ١٨٨١م.
(١٥) البصير، باريس، ١٦ يونيو ١٨٨١م.
(١٦) المستقبل، باريس ١٨ يوليو ١٩٧٧م مقال بعنوان (البصير أكلت من خبز السلطان وضربت بسيفه) بقلم انطوان عبد المسيح.
(١٧) النحلة: لندن ابريل ١٨٧٧م.
(١٨) العروة الوثقى: باريس ١٣ مارس ١٨٨٤م.
(١٩) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام، الجزء الأول، ص ٢٨٤.
(٢٠) محمد قبرطاي: حوار مسجل مع المؤلف، لندن، ٢ إبريل ١٩٩١م.
(٢١) عبد الباري عطوان: حوا مسجل مع المؤلف، لندن ٣٠ مارس ١٩٩١م.
(٢٢) جهاد الخازن: حوار مسجل مع المؤلف، لندن ٢٧ مارس ١٩٩١م.
(٢٣) المصدر السابق.
(٢٤) محمود السعدني: الولد الشقي في المنفى، القاهرة مكتبة أخبار اليوم، ١٩٩٠م، ص ٩١-١٠٩